٣٥ ــ إضراب

عاد الأمر إلى الاضطراب والفساد بين شركة تورنيكروفت وعمالها ، وأصبح الناس اليوم قد حرموا وسيلة من وسائل الانتقال التى كانوا يعتمدون عليها ، ويهيئون أمورهم على أنها متصلة غير منقطعة ، وموفورة ليس عليها خوف . ومن حق الناس أن يضيقوا بهذا الإضراب الذى يتكرر فيعطل عليهم مصالحهم ، ويفسد عليهم أمورهم ، ويعرضهم لضرر قد يكون كثيرا . وهم على كل حال لم يأتوا من الأمر ما يجعلهم أهلا للقاء هذا الضرر ، واحتمال هذا الأذى . ومن حق الناس أيضا أن يعرفوا مصدر هذا الإضراب الذى يتكرر ، وهم إنما يستطيعون أن يعرفوه من العمال ومن الشركة ومن الحكومة التى يجب أن تسيطر على ما بينهم وبينها من صلات ، وتتوسط فيما بينهم وبينها من خلاف .

فأما العمال فهم لا يبخلون بتفسير موقفهم ، وإظهار الناس على أسبابه ومصادره . وهم لا يتمنون إلا أن يؤذن لهم فى القول ، ولا يحبون إلا أن يسمع لهم الناس ، لعل رثاء الناس لهم وعطفهم عليهم ، وتأييدهم لما يطلبون ، أن يدعو الشركة إلى أن تغير من موقفها الذى يرونه ظالما ، مسرفا فى الظلم . ولعله أن يخرج الحكومة عن خطة اللين للقوى إلى شىء من الحزم فى المطالبة بالإنصاف . ولعله إذا لم ينته إلى هذا أن يبعث فى نفوس العمال أنفسهم شيئا من الرضى ، وقليلا من العزاء . فليس أحب إلى نفس المكروب المحروب من أن يحسّ عطف الناس عليه ، ورثاءهم له .

لم يبخل العمال بالقول ولا بالتفسير ، فهم يستكثرون ساعات العمل ، وهم يستقلون ما يعطون من أجر وهم يشكون من معاملات أخرى قاسية ، فيها فصل لبعضهم ، وتعريض لبعضهم الآخر للفصل ، وعبث بكثير من حاجاتهم وآمالهم .

قالوا ذلك وكرروه ، وألحوا فيه ، وأضربوا منكرين له ، محتجين عليه . ثم قيل

---

(١) الكوكب فى ٣ ــ ٦ ــ ١٩٣٣ .

لهم إن من اليسير إصلاح ما ينكرون إذا عادوا إلى أعمالهم . وكانت الحكومة قد توسطت بينهم وبين الشركة . وكانت وساطة الحكومة هى التى مكنت من أن يبذل للعمال هذا الوعد فصدقوه ، واطمأنوا إليه ، واستأنفوا عملهم ، وانتظروا الوفاء .

ويظهر أن هذا الوفاء لم يكن سريع الخطى ، بل لم يكن ميالا إلى الحركة ، فيقال إن الشركة لم تغير ما كانت وعدت بتغييره ، ويقال إنها حين أرادت بعض التغيير راوغت وداورت وفصلت من العمال والموظفين عددا ليس بالقليل ، فعاد الخلاف كما كان أو أشد مما كان ، وعاد العمال إلى الإضراب .

كذلك يقول العمال فى تفصيل كثير مؤلم ، تقرأه فى غير هذا المكان من الكوكب .

أما الشركة فلا تقول أو لا تكاد تقول شيئا . وأما الحكومة فتؤثر صمتا أقل ما يوصف به أنه لا يلائم مصلحة أحد . لايلائم مصلحة الناس الذين لا يريدون أن تعطل مصالحهم ، ويحبون أن يفهموا فيم تعطيلها . ولا يلائم مصلحة الشركة التى لا ينبغى أن يسوء بها ظن الناس ، وأن يفهم الجمهور أنها تستغل العمال ، وتسرف فى العبث بهم . ولا يلائم مصلحة العمال الذين يحرصون على ألا يتهمهم أحد بالعنت والمبالغة والاستهانة بمصالح الناس . ثم هو لا يلائم مصلحة الحكومة بنوع خاص ، فهى التى أذنت لهذه الشركة بالعمل ، وهى التى قضت بهذا الإذن على نشاط جماعة من الوطنيين كانوا يعملون فى النقل بالسيارات ، وهى التى حملت الناس شيئا غير قليل من المشقة حين قضت على هذا النشاط مكان تشجيعه ، ومحته مكان تقويته . وهى التى تعاقدت مع الشركة ، فمن حقها على نفسها ، ومن حق الناس عليها أن تشعر مصر بأن القضاء على النشاط الوطنى لم يكن من شأنه أن يؤدى إلى الغلو فى إذلال المصريين ، واستغلالهم ، وإهدار مصالحهم ، وتعريض فريق منهم للبطالة ، وما يتبعها من الجوع والحرمان . ومن الحق عليها لنفسها وللناس أن لا تتهم بالتقصير فى المحافظة على عقد الإلتزام ، هذا الذى أمضته ، والذى يجب عليها أن ترعى حرمته ، وأن تأخذ الشركة برعاية حرمته أيضا .

ليس من الملائم إذن لمصلحة الحكومة أن تؤثر هذا الصمت الذى آثرته ، وليس من مصلحتها بنوع خاص أن يسوء ظن الناس بها ورأيهم فيها . وأن تتهم باللين المسرف والتهاون المنكر مع الأجنبى ، وبالشدة المغرقة ، والتعنت مع المصرى . وليس من مصلحتها بحال من الأحوال أن تتساءل طائفة من المصريين ، هى طائفة العمال : فيم وجود الحكومة إذا كانت تعجز أو تتكلف العجز عن حماية المصريين من جور الأجنبى وقسوته عليهم فى بلادهم ، وتعجز أو تتكلف العجز عن أخذ الشركة بتنفيذ عقد الإلتزام ؟

فالناس لا ينشئون الحكومات لينظروا إليها ويلهوا بها ، ويستمتعوا بجمالها ، وبما تحيط نفسها به من مظاهر القوة والجلال . وإنما الحكومة أداة من أدوات العمل فى الحياة ، قد أنشئت لأغراض فإذا لم تحقق هذه الأغراض أصبحت عبئا ثقيلا ، وأصبحت متاعا لغوا لا حاجة إليه .

وأول ما يجب على الحكومة فى مثل هذه الحال كما قلنا منذ أيام إنما هو حماية هؤلاء العمال مرتين : حمايتهم لأنهم عمال لهم حقوق يجب أن يظفروا بها . وعليهم واجبات يجب أن يؤدوها ، ولهم آمال يجب أن لا تقطع بينهم وبينها الطريق . وحمايتهم لأنهم مصريون يعملون عند الأجنبى فى بلادهم ، فيجب أن توفر عليهم عزتهم وتحفظ عليهم كرامتهم ، ويعاملوا كما يعامل الرجل العزيز فى وطنه العزيز .

ونحن نأسف أشد الأسف لأن سيرة الحكومة فيما بين العمال والشركة من خلاف لا يظهر فيها من الحزم والقوة ما يشعر الناس بأنها تؤدى هذا الواجب على أحسن وجه ممكن للأداء . نفهم إلى حد ما أن يسوء رأى الحكومة والبرلمان فى رجال التعليم الأوَّلى ، وأن تستكثر عليهم مرتباتهم الضئيلة ، وأن يختلف النواب فى هذه المرتبات ، أترقى إلى جنيهين أم تنزل إلى جنيه ونصف جنيه . نفهم ذلك إلى حد ما ، فهو يدل على سوء فهم للتعليم ، وعلى سوء تقدير لحق المعلم وواجبه ، ولكن ما يبخل به من المال على المعلمين سيبقى فى خزائن الدولة ، ولكن ما يلم بالمعلمين من ظلم سيصدر عن المصريين وسيصيبهم من مواطنيهم . فأما أن تغلو شركة أجنبية فى تخفيض أجور العمال

المصريين ولا تشتد الحكومة فى منعها من هذا الغلو ، فشىء ليس إلى فهمه من سبيل . فالمال الذى ستبخل به الشركة على هؤلاء المصريين لن يرد إلى خزائن مصر ، ولن يبقى فى أرض مصر ، ولكنه سيعبر البحر إلى حيث يستمتع به الأجنبى . والظلم الذى سيقع على العمال من نقص الأجور ، وزيادة ساعات العمل ، واضطرار فريق منهم إلى البطالة ، لن يقع من مصرى على مصرى ، لكنه سيقع من أجنبى على مصرى .

فلتقدر الحكومة هذا كله ، ولتفكر الحكومة فى أنها مدينة لنفسها ولوطنها وللكرامة والعدل ولمنفعة الجمهور الذى أنشئت لتخدمه وترعى مصالحه بأن تقف موقفا حازما كريما فى هذا الخلاف ، وأن تضطر الشركة إن كانت ظالمة إلى العدول عن هذا الظلم ، وتضطر العمال إن كانوا جائزين إلى العدول عن هذا الجور ، ولا تضيع مصالح الجمهور لخلاف من اليسير جدا أن يزال لو نهضت الحكومة بواجبها على الوجه الصحيح .